المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07/12/2014

أخبار اليوم المغربية

آلية مناهضة التعذيب تشعل الجدل بين مجلس اليزمي والحقوقيين

■ الرباط عبد الحق بلشكر ■

جدل قوي تشهده الساحة الحقوقية المغربية بشأن الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب، التي نص البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، الذي نشر في الجريدة الرسمية في 24 نونبر الماضي، على إحداثها في غضون سنة. ففي الوقت الذي يسعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن تكون هذه الآلية تحت وصايته، يطالب حقوقيون بأن تبقى مستقلة عن كل الجهات، بما فيها المجلس.

المجلس أعد مسودة مشروع قانون لتعديل القانون المحدث له، حتى يصبح من صلاحياته الإشراف على هذه الآلية، وأيضا لملاءمته مع مقتضيات الدستور، والمشاورات مازالت جارية بشأن هذه المسودة، قبل عرض المشروع على البرلمان.

مصدر من المجلس برر الرغبة في الإشراف على خلق الآلية بأن المجلس له رصيد ومؤسسات وحضور وطني ستستفيد منه الآلية الجديدة، ومن شأن ذلك أن يحول دون السقوط في التضخم المؤسساتي، علما أن المهم -يضيف المصدر- هو ضمان العمل الحر للآلية، من خلال الزيارات الفجائية لأماكن الاحتجاز، وإنجاز التقارير، وتلقي الشكايات طبقا لما ينص عليه البروتوكول.

تعليقا على ذلك، يقول أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: «إن استقلالية الآلية الجديدة يجب أن تكون مضمونة تجاه أي جهة، بما فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، مضيفا أن المجلس غير مستقل، معتبرا توجه المجلس إلى احتضان الآلية «يعكس رغبة في احتكار السلطة الحقوقية». ● التفاصيل ص 2

أمام المغرب مهلة سنة لخلق الآلية

جدل بين مجلس اليازمي والحقوقيين حول «آلية وطنية للوقاية من التعذيب»

■ الرباط عبد الحق بلشكر ■

بعد نشر المغرب لنص البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، في الجريدة الرسمية، في 24 نونبر الماضي، بدأ العد العكسي لتشكيل الآلية الوطنية لمكافحة التعذيب التي ينص عليها البروتوكول، والتي طالما نادت الجمعيات الحقوقية بتشكيلها.

البروتوكول يحدد أجل سنة لإنشاء هذه الآلية بدءا من المصادقة عليه، حيث تنص المادة 17 أنه على «كل دولة طرف أن تعين أو تنشئ، في غضون فترة أقصاها سنة واحدة بعد بدء نفاذ هذا البروتوكول أو التصديق عليه أو الانضمام إليه، آلية وقائية وطنية مستقلة واحدة أو أكثر لمنع التعذيب على المستوى المحلي». لكن يثار جدل حول الصيغة التي يجب أن تشكل بها هذه الآلية، فخلال جلسة المساءلة البرلمانية الثلاثاء الماضي، قال وزير العدل مصطفى الرميد، إن الآلية الجديدة ستكون «إما تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أو لجنة مستقلة إداريا وماليا تقوم بالبحث في كافة الادعاءات بالتعرض للتعذيب حيثما كانت». وعقب عليه محمد أمكراز، برلماني العدالة والتنمية، داعيا إلى تمكين هذه الآلية من الاستقلالية التامة، والحرص على أن تحول دون توظيف ورقة التعذيب ضد الدولة، وفي الوقت نفسه «لا تكون أداة لطمس الحقائق والوقائع».

مشهد تمثيلي لحالة تعذيب تم تجسيده في أحد أنشطة جمعية حقوقية

مصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قال لـ«أخبار اليوم»، إن هذه التجربة في العالم، أظهرت أن هذه الآلية أنشئت من طرف 75 دولة، واتخذت إما صيغة آلية مستقلة، أو آلية تابعة لمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، أو آلية مستقلة وفي الوقت نفسه لها علاقة مع مؤسسة لحقوق الإنسان، منشأة طبقا لمعايير باريس. المصدر يضيف أن كثيرا من الدول، جعلت هذه الآلية تابعة لمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وأن هذا أمر لا تعترض عليه الاتفاقية، شريطة ضمان استقلالية وظيفية وإدارية ومالية للآلية. ويبرر المصدر سبب توجه المجلس الوطني للإشراف على خلق الآلية، بكون المجلس له رصيد ومؤسسات وحضور وطني ستستفيد منه الآلية الجديدة، بالإضافة إلى عدم السقوط في التضخم المؤسساتي، لهذا يقول المصدر «ينصح المجلس بأن تكون الآلية تابعة له». المهم حسب المصدر هو ضمان العمل الحر للآلية، من خلال الزيارات الفجائية لأماكن الاحتجاز، وإنجاز التقارير، وتلقي الشكايات طبقا لما ينص عليه البروتوكول.

وفي سبيل هذا المسعى، أعد المجلس الوطني مسودة مشروع قانون لتعديل القانون المحدث له، حتى يصبح من صلاحيته الإشراف على هذه الآلية، وأيضا لملاءمته مع مقتضيات الدستور، والمشاورات لازالت جارية بشأن هذه المسودة، قبل عرض المشروع على البرلمان.

لكن توجهات المجلس لاحتضان آلية التعذيب لا تلقى ترحيبا من طرف بعض الحقوقيين. حسب أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فإن خلق هذه الآلية يجب أن يخضع «لتشاور مع المنظمات الحقوقية»، ويعتبر أن «استقلالية الآلية الجديدة يجب أن تكون مضمونة، تجاه أي جهة، بما فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، ويقول إن «القانون المحدث للمجلس يظهر أنه «أصلا غير مستقل»، معتبرا توجه المجلس لاحتضان الآلية، بأنه «يعكس رغبة في احتكار السلطة الحقوقية».

وبعيدا عن هذا الجدل، ينتظر أن يكون لخلق هذه الآلية أثر على تقليص ممارسة التعذيب ومختلف أنواع الممارسة الحاطة بالكرامة في أماكن الاحتجاز بالمغرب، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الدول التي أسست هذه الآلية عرفت انخفاض هذه الممارسات بـ75 في المائة.

> ينتظر أن تثير الآلية الوطنية التي ستخلق تبعا لتوقيع المغرب على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب المزيد من الجدل، ففي الوقت الذي تطالب الجمعيات الحقوقية باستقلاليتها عن الدولة أو أي مؤسسة تابعة لها، أعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان مشروع قانون لتعديل القانون المحدث له حتى يصبح له صلاحية الإشراف عليها.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

تحت الأضواء

في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش

الاتحاد المغربي للشغل يطالب بالتصديق على الاتفاقيات الدولية 87 وحماية الحريات النقابية

مصطفى الادريسي

أكد ميلودي موخاريق الامين العام للاتحاد المغربي للشغل على الدور التاريخي والطلائعي الذي لعبته الحركة النقابية العالمية في ترسيخ ونشر الوعي بالمنظومة العالمية لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للطبقة العاملة وعموم شعوب العالم. وأضاف موخاريق في المنتدى العالمي لحقوق الانسان « أن المنتدى ينعقد في مناخ إقليمي وعالمي يسوده التوتر السياسي والأزمة الاقتصادية، مما ينعكس سلبا على شغيلة وعمال العالم، الذين أصبحت حقوقهم ومكتسباتهم عرضة للانتهاكات السافرة من طرف الرأسمال العالمي المتوحش والجشع، المحمي من طرف قوى عالمية وإقليمية ووطنية».

وفي ظل هذا الوضع يقول الامين العام للاتحاد المغربي للشغل « يزداد فيه التضييق على الحريات النقابية والحق في الإضراب، من خلال تجميد الحوار الاجتماعي والمفاوضات، وسن تشريعات تجرم العمل النقابي، وتسهل طرد المسؤولين النقابيين، وتسريح وتشريد العاملات والعمال، وتشجع على الهشاشة في العمل وتغييب الحماية الاجتماعية بتقليص دور الدولة في توفير الخدمات العمومية».

وختم موخاريق بالقول « إن الاتحاد المغربي للشغل بمرجعيته التاريخية ومبادئه الثابتة، يتقاسم مع الحركة الحقوقية وطنيا، إقليميا ودوليا النضال والكفاح من أجل جعل المنظومة العالمية لحقوق الإنسان قاعدة ومرجعا للتشريعات الوطنية، لكي تصون وتحصن حقوق الطبقة العاملة المغربية وعموم الأجراء في العيش الكريم والعمل اللائق والحرية المكفولة. من هذا المنطلق، يعتبر منظومة وفلسفة حقوق الإنسان من مرجعياته المبدئية المؤطرة لنضاله و كفاحه التاريخي المستمر من أجل الدفاع عن وحدة وحوزة الوطن وعن مصالح الطبقة العاملة».

وأعلن الاتحاد المغربي للشغل دعوة الحركة الحقوقية العالمية إلى المزيد من التعبئة والصمود في الدفاع عن العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات وإحقاق الحقوق النقابية.

وطالب الاتحاد المغربي للشغل في بلاغ إعلان المنتدى العالمي لحقوق الانسان بمراكش، بالتصديق على الاتفاقيات الدولية 87 المتعلقة بالحريات النقابية لمنظمة العمل الدولية وحماية الحريات النقابية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

وشددت نقابة الاتحاد المغربي للشغل على توفير عمل لائق يضمن أجورا وظروف عمل وتغطية اجتماعية لائقة والمساواة ، احترام وحماية حقوق المرأة العاملة وتوسيع دائرة إشراكها في جميع الهيئات التمثيلية مع إقرار سياسة تمكن الشباب من الاندماج في الحياة المهنية والنقابية، والعمل على توسيع الانخراط النقابي وتقوية التأطير والتكوين.

كما طالب الاتحاد المغربي للشغل بنشر ثقافة الحقوق النقابية بين كل مكونات النسيج الاجتماعي الوطني واحترام حق التفاوض ومأسسة الحوار الاجتماعي . وفي الأخير حيى الاتحاد المغربي للشغل نضال الحركة الحقوقية العالمية من خلال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش ، وجدد دعمه لكفاح الشعب الفلسطيني وطبقته العاملة .

الملتقى الثاني لمنتدى الشباب المغربي للألفية الثالثة

7392/17

التأكيد على أهمية استثمار الرأسمال اللامادي في تنمية الأقاليم الجنوبية

أكد المشاركون في افتتاح أشغال الملتقى الثاني لمنتدى الشباب المغربي للألفية الثالثة، يوم الخميس الماضي بقصر المؤتمرات بالداخلة، على أهمية استثمار الرأسمال اللامادي في تنمية الأقاليم الجنوبية للمملكة.

وأوضحوا خلال هذا الملتقى الشبابي، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، ويشارك فيه 200 شابة وشاب من جميع جهات المملكة وثلة من الباحثين والخبراء المتخصصين في قضايا التنمية، على أن مفهوم الرأسمال اللامادي الذي برز أخيرا كنموذج جديد لقياس ثروات الأمم والمجتمعات، يستدعي مقاربة تدمج كل أنماط الرأسمال الطبيعي والمنتج وغير المادي لتنمية الأقاليم الجنوبية للمملكة.

وأشاروا إلى أن هذا الملتقى، الذي ينظمه منتدى الشباب المغربي للألفية الثالثة وجمعية الأبحاث والدراسات للتنمية بشراكة مع الجمعية الدولية الفرنكوفونية للذكاء الاقتصادي ، تحت شعار "تنمية الأقاليم الجنوبية: الموقع الحالي والدور المستقبلي للرأسمال غير المادي"، في إطار انطلاق أشغال الجامعة المفتوحة للداخلة، يسعى إلى مساءلة خلفيات وأسس وأبعاد الرأسمال اللامادي، والوقوف عند رهاناته وأدواره الفعلية في إنتاج الثروة في الأقاليم الجنوبية للمملكة.

وأكد رئيس جمعية الدراسات والأبحاث للتنمية، منسق اللجنة المنظمة، إدريس الكراوي، أن المفهوم الجديد لقياس ثروات الأمم والمجتمعات، لم يعد يقتصر على إعطاء الأهمية المطلقة للناتج الداخلي الخام في تحديد ثروات المقاولات والاقتصادات الوطنية، مشيرا إلى أنه في هذا الصدد تم استدعاء مقاربة تدمج الرأسمال اللامادي بوصفها منظومة تجمع المكونات الرئيسية للاقتصاد من زاوية الإنتاج الشامل للثروات.

وأبرز الكراوي أن الأقاليم الجنوبية كما هي باقي الأقاليم بالمملكة تتمتع بكل أنماط الرأسمال سواء المادي أو اللامادي الذي يتكون من مجموع المعطيات التي تندرج في إطار التنمية البشرية، مبرزا أن الثروة الحقيقية تتمثل في الرأسمال اللامادي الذي يعتبر مصدر ثراء وتنوع في غاية الأهمية بالأقاليم الجنوبية.

وأوضح في هذا السياق أن دور الشباب أمر بالغ الأهمية، في تثمين الرأسمال اللامادي لأن هذه الشريحة الهامة من المجتمع المغربي تجسد رافدا أساسيا للتنمية المستدامة، والتي ستؤدي لا محالة الى خلق مجموعة من النخب العلمية في شتى الميادين والتخصصات، وأيضا إلى إنتاج قدر هام من التميز والكفاءة وفقا للنموذج الجديد للتنمية في الأقاليم الجنوبية الذي وضع أسسه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

من جهته أكد والي الجهة عامل إقليم وادي الذهب، لمين بنعمر، أن المكونات الثقافية للمناطق الجنوبية تحظى بأهمية خاصة في الوجدان المحلي والوطني ، وبقدر ما يتميز رأسمالها الرمزي بالوحدة يختزن تنوعا وتعبيرات مختلفة تمنحه غنى وثراء وموقعا أصيلا في البنيان الاجتماعي والثقافي المغربي من حيث المصادر الأدبية والدينية والرمزية والفنية.

وقال بنعمر إن مسالة التنمية البشرية تكتسي أهمية بالغة في "السياسات الحكومية لبلادنا، قصد الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكافة مكوناتها"، إذ يحتل الرأسمال اللامادي بما فيه الرأسمال البشري والثقافي والعلمي والتكنولوجي المكانة البارزة في إثراء مقدرات البلاد وإمكانيات نموها.

ومن جانبه قال رئيس منتدى الشباب المغربي للألفية الثالثة، محمد فهد الباش، إن اختيار موضوع هذه الدورة يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الشباب المغربي "واع تمام الوعي بعمق التحولات التي يعيشها بلدنا وكذا بالتحديات التي تواجهه".

وأشار الباش إلى أن المفهوم الجديد للرأسمال اللامادي يطرح نفسه اليوم بشكل واضح ليس من باب الترف الفكري ولكن لتكوين فكرة واضحة عن "قدراتنا وإمكانياتنا وكذلك لتحديد الواجهات المتعددة التي يجب أن نشتغل عليها للحفاظ على خصوصياتنا" من أجل تحقيق تنمية مستدامة تسمح بالعيش الكريم والمضي قدما نحو الرفاهية الفردية والجماعية.

يذكر أن برنامج هذا الملتقى الشبابي، المنظم بدعم من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وولاية وادي الذهب الكويرة والمجلس البلدي لمدينة الداخلة، يعرف تنظيم محاضرات حول مواضيع "الرأسمال اللامادي، تساؤلات وتمظهرات"، و"تطبيق منهجية الذكاء الاقتصادي في مجال الرأسمال غير المادي، حالة الرأسمال الثقافي والاجتماعي"، و"مكانة الرأسمال غير المادي في النموذج الجديد للتنمية بالأقاليم الجنوبية".

كما تنظم خلال هذا الملتقى، الذي حضره على الخصوص وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس الجمعية الدولية الفرنكوفونية للذكاء الاقتصادي، موائد مستديرة من تنشيط الشباب حول مواضيع "رهانات تنمية الرأسمال الثقافي" و"الرأسمال البشري وإمكانات تطويره" و "التراث اللامادي والثقافة الحسانية" و"مواقع وأدوار المرأة في تنمية الأقاليم الجنوبية".

كثيرة هي الأعصاب الحساسة بل المتوترة التي لمسها موضوع «حرية الضمير والمعتقد»، فاحتد النقاش أحيانا كثيرة وعم الصمت للإنصات لأفكار جديدة تخص أحد الإشكاليات العميقة والجوهرية التي تخص ممارسة أحد الحقوق الأساسية التي تضمنها المواثيق والعهود الدولية، والتي قلما يتم مقاربتها داخل مجتمعاتنا بشمال إفريقيا والشرق الأوسط، لقد بدا الأمر داخل الندوة الموضوعاتية التي نظمتها حركة«ضمير» المغربية والمنظمات الحقوقية ببلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ترجمة لما يحيط بالموضوع من تعصب داخل المجتمع من قبل بعض الأطراف، والتي تعمل كلما أتيحت لها الفرصة على التلويح باتهامات حيال المطالبين بالتنصيص على هذا الحق وإعماله.

خلال الأربع ساعات ونصف التي استغرقتها الندوة التي شارك فيها مثقفون، أدباء فنانون وحقوقيون من المغرب، تونس، الجزائر، فلسطين، لبنان، البحرين، العراق، الأردن وألمانيا، بريطانيا وفرنسا، كان التوتر يرتفع أحيانا، فالأمر كان يتعلق بموضوع جريء يرتبط في العمق بفصل الدنيوي عن الديني وطبيعة الدولة، وفي بعض الأحيان بدا الأمر من خلال رد فعل بعض الحضور كأنه يمس بتنظيمات تجعل من الخصوصية مبدأ لعملها، في مواجهة فاعلين أكدوا خلال هذه الندوة على التشبث بقيم حقوق الإنسان لجميع الأفراد والجماعات، وأن تعمل الدولة على ضمان حرية الاعتقاد والممارسة الدينية للجميع».

المشاركون يؤكدون على التشبث بقيم حقوق الإنسان للأفراد والجماعات وعلى ضمان حرية الاعتقاد والممارسة الدينية للجميع

في ندوة «حرية ضمير» المنظمة من طرف جمعية ضمير وحقوقيين من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجامعي سعيد الكيحل:ضرورة بلورة المنتظم الدولي لأدوات قانونية وآليات مؤسساتية تخص حرية الضمير

أكد الجامعي سعيد الكيحل، أن تنظيم حركة ضمير لهذه الندوة ضمن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي يحتضنه المغرب، كبلد ذي انتماء حضاري عربي إسلامي أمازيغي إفريقي، إنما تريد من خلالها إلى تحيين النقاش حول الموضوع بين مختلف المتدخلين والمهتمين من منظومة أممية ودول وحكومات ومجتمع مدني عالمي إقليمي ووطني، وكذا التحسيس بالموضوع في فترة جد دقيقة على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك في اتجاه تعزيز الاختيار القاضي باعتماد المرجعية الكونية غير القابلة للتجزيء مع تجديد التأكيد على حرية الضمير كحق لايقبل التصرف، فيما شدد عز الدين العلام في التوصيات التي تمخضت عنها الورشة إعلى ضرورة الدفع في اتجاه جعل تشبث الأفراد والجماعات أكثر من أي وقت مضى بمبادئ قيم حقوق الإنسان في مفهومها الشامل غير القابل للتجزيء باعتبارها تمثل تراكمات طموحات الأجيال المتعاقبة على مر العصور من أجل مقاومة القهر وتحقيق الكرامة للجميع، داعيا إلى ضرورة بلورة المنتظم الدولي لأدوات قانونية وآليات مؤسساتية تخص حرية الضمير تشمل ضمانات حقيقية وكاملة من أجل حرية الضمير والمعتقد، إضافة إلى حرية التدين باعتبارها شأنا إيمانيا شخصيا لاتدخل لأي فرد أو جماعة أو مؤسسة فيه كقوة قاهرة

مارسيل خليفة: لاأتصور ثقافة فاعلة دون حرية التعبير أو حرية المضير والمعتقد

الفنان مارسيل خليفة، قدم شهادة حول التضييق الذي تعرض له في بعض البلدان العربية بسبب موقفه وارائه حول الإبداع والفكر، "لاأتصور ثقافة فاعلة دون حرية التعبير أو حرية المضير والمعتقد".

فيما أشار المحامي هيثم منير ميخائيل الريفج من الأردن بالكثير من الأسف إلى "جريمة الردة التي يعاقب عليها داخل المجتمع الأردني وقد يصل الأمر إلى الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية، بحرمانه من وثائقه والمجتمع بأسرته، ويصل الأمر إلى نزع الهوية الأردنية عن الشخص".

هذا وكانت الشهادة التي قدمها سعيد محمد، وهو أستاذ بجامعة الحسن الثاني بالبيضاء، النقطة التي أفاضت الكأس وأدت إلى انطلاق حالة من الشد والجذب بين جانب في القاعة كان يؤكد على حرية المتدخل في التعبير، وجانب يعتبر ما جاء على لسانه تجريحا في حركة في غيابها عن المنصة"، والذي جاء على لسان محمد الهلالي عضو حركة التوحيد والإصلاح المعنية بجانب مما جاء في هذه الشهادة.

"هذا وكان سعيد محمد قد أكد أن الحق الذي ليس من حق الفرد المغربي هو حرية المعتقد، مبرزا أن الولادة في أماكن معينة لايجب أن تحدد الانتماء الديني فتلك معادلة غير صحيحة، يقول المتحدث، وشرع في التذكير بالفتوى المتعلقة بمسألة الردة الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى وكيف تعامل معها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، حينما تمت مساءلته بشأنها في مجلس النواب، وكذا رد رئيس المجلس الأعلى العلمي، ليصل إلى التذكير بالمسار الذي قطعه الدستور المغربي الذي كان قد نص على الدولة المدنية وحرية المعتقد، مشيرا أن لديه وثائق تبرهن على تدخل حركة التوحيد والإصلاح ذراع حزب العدالة والتنمية للدفع في اتجاه حذف تلك الصيغة.

عروس الزبير: مسألة حرية الضمير والمعتقد في الجزائر لم نصل بشأنها إلى حد الآن إلى المواجهة الحقيقية

الواقعة التي شهدها اللقاء في بدايته، والتي طبعها الشتم والسب ومحاولة إظهار أن منظمي الندوة من الاستئصاليين، كان لها وقع على المتدخلين في اللقاء، حيث استهل، الجزائري عروس مداخلته بالتفاعل معها، قائلا" إن حالة الجزائر هي تطبيق للوضع القائم لما عشناه هذه اللحظة في هذه القاعة حيث قد تتحول نتيجة لموقف أو عرض لحالة، إلى خصم ولشخص خارج الملة وخارج حتى الانتماء الإنساني للفضاء الذي تنتمي له طبيعيا وحضاريا وتاريخيا".

واعتبر عاروس أن مسألة حرية الضمير والمعتقد في الجزائر لم نصل بشأنها إلى حد الآن إلى المواجهة الحقيقية التي تفرضها علينا اللحظة التاريخية الحالية "، معلنا أن التقرير السنوي الأخير للجنة العليا لترقية حقوق الإنسان في الجزائر الصادر سنة 2013 ، لا يشير في أي فقرة من فقراته لحرية الضمير، حيث تفاضى عما هو في الواقع، ذلك، أن هناك قضايا كبرى مطروحة في الجزائر تتعلق بمسألة التحول الكلي والجزئي من ديانة إلى أخرى، أي الانتقال من ديانة توحيدية إلى أخرى، وقد أدى الأمر أن أصبحت مناطق في الجزائر يشار لها بإشكالية التحول وتوصف بانها مجموعة خرجت عن الإجماع الوطني القائم على الوحدة الدينية والمذهبية.

وأفاد أن أسباب هذا التحول الديني هي سياسية محضة ولها علاقة مباشرة بالقضية الفلسطينية، إذ تم التحول من العقيدة الأشعرية ذات المرجعية المالكية إلى المذهب الشيعي، وهو تحول نضالي وليس عقائدي لكونه يرتبط بما حققته المقاومة في لبنان.

كما أن هناك قضايا ترتبط بصدور فتاوي بتكفير الأشخاص الذين يوجهون انتقادات لسلوكات التطرف الديني الموجودة في المجتمع الجزائري، والتي يكون وراء صدورها الخطاب الصحفي المتداول حول هؤلاء الأشخاص، وكمثال لهذا الأمر، ما وقع لأحدى السيدات التي تنتمي لحزب سياسي غير معتمد، يسمى " حركة بركات" والتي كانت مثار انتقاد وتهجم من طرف الصحافة الجزائرية، حينما قامت بتقييم حالة السلوك الديني المرتبط بالأذان وطالبت بضبط صوت الأذان لاغير في فترات معينة من اليوم، فكانت النتيجة صدور فتوى بتكفيرها، قائلا "إن الخطاب الصحافي الجزائري لايملك من التفتح إلا القشور، لكن في حقيقته هو دعوة إلى الظلامية الصريحة".

وأضاف، أن هناك ايضا قمع تمارسه السلطة في حق كل من حاول التعبير عن رأي ديني، وكمثال على ذلك ما تعرضت له مجموعة من الشباب في الغرب الجزائري، والتي حاولت أن تعبر عن رأيها الديني من خلال ممارسات وسلوكات معينة وخاصة في شهر رمضان، فما كان من السلطة إلا أن حركت ضدها القانون الزجري، لتتحول بذلك السلطة من حامية وضامنة لحرية الضمير إلى قامعة له في هذه القضية بالذات.

علي المزغني: تكون حرية الضمير هي المنطلق إلى الايمان أو إلى عدم الايمان، فهي شأن داخلي باطني

ابرز أن حرية الضمير هي أصل الحريات والأفعال ،على اعتبار، أن الضمير، من وجهة نظره، هو المحدد الأول لصحة الأفعال ولتماهيها مع الشخصية الفردية، فبذلك يقول"تكون حرية الضمير هي المنطلق إلى الإيمان أو إلى عدم الإيمان، فهي شأن داخلي باطني ".

أما بالنسبة لحرية المعتقد، اعتبر أن مجال الاعتقاد هو أوسع من المجال الديني أو الإيمان الديني، مشيرا انه رفعا لكل لبس، اختار المشرع التونسي أن تتبع حرية الضمير حرية المعتقد، وبذلك فقد حسمت المسألة بصفة نهائية على الأقل من الناحية المبدئية.

وأبرز أن الدستور التونسي سنة 1959 نص على حرية المعتقد، وكان المشرع آنذاك، يظن أن هذا الأمر كاف لضمان حرية الاعتقاد بما في ذلك حرية الاعتقاد الديني، لكن خلال صياغة الدستور الجديد سنة 2014، حينما طرحت مسألة حرية المعتقد، تم تدارك الأمر بإضافة حرية الضمير .

وأوضح أن حرية الضمير إذا ما اعتبرناها إزاء الإيمان الديني فإنها تعني للإنسان حرية اختيار الدين ،كما تعني أنه يتمتع بحق الا يدين باي دين كان، وألا يقع إكراهه على دين معين، وهذه الحرية تعني أيضا ممارسة حرية أن يغير الفرد من الديانة التي اختارها إلى ديانة أخرى ثانية وثالثة ورابعة.

وأكد أن حرية الضمير والمعتقد لامعنى لها إلا بالنظر إلى تبعاتها السياسية والقانونية العملية، ذلك لأن الحرية أيا كانت تتجسد أساسا في إمكانية الإفصاح بها وممارستها فعلا في المجال الخاص، كما في المجال العام، لذا فلاكتفاء بالنظر إلى المستوى الدستوري لأيفي بالحاجة، ويجب أن ننزل إلى المستوى التشريعي حتى يتبين مدى احترام النظام القانوني السائد لمبدا حرية الضمير، وسجل أنه في التشريع التونسي لاوجود لعدد من التبعات القانونية أو الشروط ، ما عدا وضعه شرط الإسلام بالنسبة لرئيس الجمهورية، و غياب التبعات القانونية لايسري فقط في القوانين الخاصة بممارسة الحقوق العامة بل ايضا بالنسبة للمجال الشخصي وخاصة بالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية، فلا وجود إطلاقا لمفهوم الردة لا على المستوى الجنائي أوعلى المستوى المدني، ولا وجود لشيء إسمه تفريق بين زوجين ليسا من ديانة واحدة .

ففيما يتعلق بزواج المسلمة بغير المسلم و الارث بين أهل الملتين، يبرز المتحدث أنه لاوجود لنص بهذا الخصوص، حيث كان القضاء غير مستقر على موقف معين، لكن منذ 15 سنة استقر الموقف لديه بعدم الأخذ بعين اعتبار الانتماء الديني في مسالة زواج المسلمة من غير المسلم وعدم منع الارث بين أهل الملتين، بل وذهب الأمر بالقضاء التونسي إلى التصريح في العديد من المرات أنه ليس له ولايحق له أن يسال المتقاضي عن انتمائه الديني.

وارجع المتحدث الفضل فيما حققته تونس في هذا المجال إلى الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة الذي قام في أول سنة بعد الحصول على الاستقلال بتوحيد القضاء و التشريع، حيث أصبح التشريع التونسي يسري على جميع التونسيين بغض النظر عن انتمائهم الديني، إذ لاوجود لأي قاعدة أو مادة قانونية تشير مباشرة أو بصفة غير مباشرة إلى اعتبار عنصر الانتماء الديني لاكتساب الحقوق وممارستها.

محمد الصغير جنجار: المغرب تميز على مستوى الاعتراف بالحقوق والحريات وتعزيز البناء الدميقراطي وتكريس دولة الحق والقانون

في مداخلة عنونها ب"المغرب والإصلاح غير المكتمل" والتي تلاها بالنيابة عنه الشاعر صلاح الوديع رئيس حركة "ضمير"، اعتبر أن المغرب تميز مقارنة بعدد من بلدان المنطقة وما شهدته في سياق الربيع العربي، باستباقه وإقراره إصلاحا دستوريا شكل تقدما مهما على مستوى الاعتراف بالحقوق والحريات وتعزيز البناء الدميقراطي وتكريس دولة الحق والقانون، لكن هذا الدستور الجديد يبقى إصلاحا غير مكتمل بالنظر للتطور الاجتماعي الوطني ودرجة النضج الذي وصل إليه المجتمع المغربي، وبالنظر للتحديات التي عليه أن يواجهها، ولالتزامات المغرب الدولية على مستوى حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن هذا الإصلاح ذي الطابع غير المكتمل يترجمه صمت الدستور عن أم الحريات والتي تتعلق بحرية الضمير، مسجلا أن الدستور المغربي يربط المواطنة بالانتماء الديني والثقافي، قائلا "إنه بدون حرية الضمير، فإن التدين سيصبح ممارسة جماعية إجبارية على الفرد أن ينصاع لها سواء أراد أو كره ذلك".

ميثم سلمان : الاستبداد الديني والسياسي هما نوعان من جنس واحد.

استهل ميثم سلمان المسؤول عن قسم الحريات الدينية في مرصد حقوق الإنسان بالبحرين، تدخله بتقديم مجموعة من التوضيحات، أفاد فيها أن الدين طوال التاريخ تم توظيفه من قبل الاستبداد السياسي، والاجتماعي، وكذا من طرف بعض الجهات التي تحتكر التمثيل الديني في بعض المناطق والدول، حيث أسيء للدين من قبل كل تلك الأطراف، بما فيها الجهات الدينية ذاتها، يقول المتحدث.

وإضاف على أن رفض الاستبداد الديني والتدخل في الحريات الشخصية والاضطهاد الذي يقع على الأقليات في مختلف دول العالم، لايشرعن الدخول في تحالف مع الاستبداد السياسي، مشيرا أن الاستبداد الديني والسياسي هما نوعان من جنس واحد.

ورفض ميثم سليمان تفسير أو ربط ما تعرفه المنطقة العربية بالمؤامرة الخارجية وتورط جهات دولية في تبلور وانتشار حركات متطرفة باسم الدين، قائلا" يجب أن نعترف ونصارح أنفسنا على أن فهم وتعريف الدين الذي يتم في منطقتنا هو الذي شرعن الاضطهاد والتمييز كما شرعن الإرهاب، وأدى إلى انتشار كل تلك المظاهر التي تعود بالسوء علينا جميعا".

كما ربط تلك الظواهر أيضا بالاستبداد السياسي الذي لازال في الدول التي وصفها بالمتخلفة والتي تستمر في التدثر بثوب البداوة السياسية ورفض الانتقال إلى الدولة المدنية الحديثة، وهي دول تستغل الدين والخطاب الديني لإضفاء الشرعية على الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان بها". حسب ما أفاد به.

واعتبر من جانب آخر، أن إلغاء التمييز الفاحش والمتعدد الأوجه في المجتمعات العربية، سواء تعلق الأمر بالتمييز الجنسي، أوالقبائلي والمناطقي والديني والمذهبي، لايمكن أن يتم إلا بتعزيز المواطنة المتساوية في بلدان المنطقة مستطردا بامتعاض شديد قوله" لاتوجد مساحة في دولنا للمواطنة المدنية التي تنظر إلى المواطن بنظرة منحه الحقوق وفرض الواجبات الوطنية عليه بمعزل عن خلفيته الدينية و المناطقية أو خلفيته العرقية" مشددا على الحاجة لتعزيز المواطنة المدنية .

ودعا المتحدث العرب إلى مصارحة الذات، بالنظر بامعان إلى الواقع الذي يشهده العالم العربي، مشيرا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشهد واقعا مخيفا يتطلب تكاثف جهود الجميع، بغض النظر عن الدين والإيديولوجية والخلفية الاجتماعية، قائلا"كلنا في حاجة إلى التكاتف في هذه المرحلة لمواجهة هذا الطاعون الفكري الذي سوف يطغى على مفاهيم السلام والأمن والمحبة والرحمة، وهي المفاهيم التي دعت إليها جميع الأديان".

وسجل محذرا على أن المدارس الظلامية والمتشددين الذين يكفرون من يختلف معهم في الرؤية المذهبية قد تجاوزوا هذا التكفير المذهبي إلى مستوى السعي الفعلي لإلغاء المختلف عنهم عن الخارطة السياسية والثقافية في المنطقة، موجها نداء بالقيام بوقفة صريحة وجادة لمواجهة هذا الخطر الذي يهدد الجميع، واعتبرانه من الاستغباء أو الغباء التساؤل عن مصدر قوة داعش وغيرها من التنظيمات التكفيرية التي تؤمن بانتهاج العنف [illegible] ذلك أنها تتغذى من تلك الفتاوى التي توجد في بعض الكتب، وترجع إلى بعض المرجعات الدينية التي تمنحها الشرعية للإقدام على تلك الجرائم .

وقال في هذا الصدد"إن هذه المسألة إذا تم النظر إليها من جانب التحليل النفسي الثقافي لاتخضع فقط للعوامل الاقتصادية الضاغطة ولمستوى الإحباط، فبالنسبة للشباب في المغرب العربي يتطلع أكثر من غيره لعيش أفضل ولاتعطى له الفرصة المواتية التي تمنح إلى الشباب في دول الخليج العربي، فعدد الانتحاريين الذين يخرجون للانخراط بالتنظيمات المتطرفة ينتمون لدول الخليج العربي.

واعتبر الأمر ليس صدفة، بأن يكون عدد من الانتحاريين الذين أقدموا على جريمة 11 من شتنبر بالولايات المتحدة الأمريكية، وعدد المقاتلين الذين خرجوا للانضمام إلى تنظيم داعش، هم ينتمون لدول الخليج، وربط الظاهرة بالانتشار الواسع في بلدان المنطقة للفتاوى التكفيرية والفتاوى التي تعزز من خيار القتل للوصول إلى الجنة في أذهان شباب هذه الأمة، والتي لاتخرج بعيدا عن تلك الرقعة" معبرا عن الأمل في أن يتم وقف تصدير تلك الفتاوى للشباب في بقية أقطار الشرق الأوسط وبقية بلدان المغرب العربي.

وحتم ميثم سلمان تدخله بالدعوة إلى الالتفات إلى حقيقة كبرى، والتي حملها كلام ماثور لأحد أساتذة التصوف حينما قال مرة "من السهل أن تصبح مسلما ومن الصعب أن تصبح إنسانا، أن تصبح إنسانا معناه" أن تعيش مضامين القيم الجمالية في الوجود وأن تكون تجليا للرحمة والرافة وللحنان وللتآلف، فنحن بحاجة لصناعة أنسنة الإنسان المسلم ولصناعة الإنسان الذي يعيش هذه القيم الجمالية فيكون تجليا لرحمة الله في الأرض".

كيرشنر تورشتاين :نموذج فصل الدين عن الدولة في ألمانيا مختلف عما هو في فرنسا

في عرض له بعنوان "الدولة والمؤسسة الدينية، ضمانات حرية الضمير والتدين" ذكر بالتطور التاريخي للعلاقة بين الكنسية والدولة في ألمانيا، ثم أبرز أن الدستور الألماني يتحدث عن حرية الضمير التي لها معاني متعددة، فقد تكون سلبية بمعنى قد يغير الشخص دينه، وهذا الجانب السلبي يوجد ضمن حرية الاعتقاد المنصوص عليها دستوريا.

وأفاد أن نموذج فصل الدين عن الدولة في ألمانيا مختلف عما هو في فرنسا، ذلك أن الدستور ينص صراحة عن أن الكنيسة ليست تابعة للدولة، وهي محايدة، بل ويمكن للكنيسة الإجابة عن العديد من الأسئلة التي يطرحها المجتمع المدني.

أما بالنسبة للأذكية أو العلمانية، فيتم التطرق لها في ألمانيا بشكل مختلف في العمق، حيث من الممنوع أن يعبر أو يظهر انتماءه الديني، مشيرا أن التفاعل الإيجابي في ألمانيا بين السلطة والمؤسسات الدينية.

عبد الصمد الديالمي : لايجب أن تتبنى الدولة أي دين، في حين من الممكن أن يتم تحديد دين مجتمع

دعا إلى اعتماد نظام حر للتعليم وذلك من أجل تجاوز الطابع المزدوج الذي يميز النظام التعليمي الحالي بالمغرب والذي يخلط بين المعتقد والمواطنة، مؤكدا أن إصلاح منظومة التعليم يجب أن يجعل مجموع الأديان في خدمة المدرسة العمومية بإشاعة قيم التسامح والتضامن، معتبرا أن حرية الضمير هي التي بإمكانها أن تؤسس لمدرسة عمومية تستجيب لمبادئ الإنصاف والمساواة .و شدد في تدخله الذي حمل عنوان"حرية الضمير والمنظومات التربوية"على ضرورة أن يكون تعليم الدين في المدرسة العمومية اختياريا وليس إجباريا، وأن يتم في تدريس الدين اعتماد مقاربة تنبني على العلوم الإنسانية والتاريخ، بحيث تنصب الدروس على تاريخ الأديان، وعلم الاجتماع الديني، والاقتصاد في الأديان. هذا على أن يتم السماح لمعتنقي كل ديانة أو مذهب إحداث مدارس دينية كمدارس خاصة، على أن يتم مراقبة محتوى المواد التي تدرس بها، وأن يتم إلزامها بصناعة مؤمن متسامح لايعتبر نفسه أفضل من الآخرين ويمكن له أن يسطر عليهم بإجبارهم على تغيير دينهم أو قتلهم، بل على العكس يجب أن تعمل على صناعة فرد يحمل القيم التي تدفع في اتجاه احترام باقي الديانات، أي امتلاك هوية في الآن ذاته متعددة ومتضامنة، وليس هوية فردانية ومقاتلة.

وأقترح لتحقيق حرية الضمير والمعتقد بالنسبة لحالة المغرب، الاقتراب في مرحلة أولى من النموذج التعليم في بريطانيا والذي ينبني على التوافق بحيث هناك تعايش بين المدارس العمومية غير الدينية والمدارس الدينية في نظام التعليم العمومي، على أن يتم في مرحلة ثانية الأخذ بالنموذج الفرنسي بحيث يتم علمنة التعليم العمومي بشكل كامل، وفي ذات الوقت إخضاع التعليم الديني لخوصصة كاملة.

وخلص د. الديالمي، إلى أنه لايجب أن تتبنى الدولة أي دين، في حين من الممكن أن يتم تحديد دين مجتمع، مشيرا بتقديمه لنموذج المغرب "أن أغلب المغاربة مسلمون لايعني أن الإسلام يجب أن يبقى دين الدولة، كما أن مسألة أن الإسلام دين دولة لايعني فرض اعتناقه على جميع المغاربة ضد إرادتهم، فالإيمان أمر شخصي وهو ليس نتيجة للقانون أو التاريخ بل هو نتاج اختيار شخصي وهو التعبير الأسمى لحرية الضمير والمعتقد"

ستيفان كارترمن: حرية المعتقد حق أساسي

أكد على أهمية جماعات واليات الضغط والتي يمكن تحريكها للدفع في اتجاه اعتماد حرية الضمير مشيرا في هذا الصدد إلى ما تتضمنه المواثيق الدولية والآليات المتوفرة عالميا، للضغط على الدول من أجل تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان التي هي حقوق مترابطة، خاصة وان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يضمن هذا الحق، الذي قدم له في المادة 18، منه تعريفا (للحق في حرية الضمير)، بحيث يشمل حرية العقيدة والفكر والدين و الحق في أن يكون لك إيمان أو دين والذي يتضمن أيضا الحق في تغيير الدين أو أن لايكون لك، كما يشمل حرية التعبير او ممارسة الدين وأن تقوم بذلك بشكل فردي أو جماعي.

وأكد أن حرية المعتقد هو حق أساسي، ذلك أن حرية الضمير من خلال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حق لايمكن للدول أن تعطله، وحتى إن تحدث العهد الدولي عن الحرية في الدين قد تكون مقيدة في بعض الحالات، اما الحق في الإيمان حق لايمكن تعطيله مستطرد! بالقول لكن مع ذلك تحيط به الكثير من الأخطار، إذ بالرغم من أنه حق أساسي لكن هو حق قد يقع تحت التهديد، مثلا حاليا نجد داعش التي تريد فرض إيمانها على الآخرين، كما أن هناك دول عديدة فيها موانع كثيرة للحديث عن الدين.

داعيا من جانبه إلى التعبئة والتضامن للدفاع عن هذا الحق الذي يوجد حاليا تحت التهديد، والعمل على إيصال جميع الشكاوى التي تخص منع ممارسة هذا الحق للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالموضوع، والذي يمكن أن تشكل زيارته وتقريره بشان البلد المعني شكلا من أشكال الضغط .

إدريس عودان: حرية الضمير والمعتقد تكون أكثر تحررا في الدول الأكثر ديمقراطية

اعتبر الجامعي ادريس عودان، الذي عبر في البداية عن تخوفه من أن تبقى حريات الاعتقاد والضمير آخر الحريات التي لاتتم رقابة عليها "(اعتبر) أن مسيرة ترسيخ الإنسان التي بدأت منذ 66 سنة بإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،إلا أن حرية المعتقد والضمير ماتزال تجر أذيالها، ورد عدم التزام الدول بتفعيل هذا الحق وضمانه إلى غياب آليات ملزمة، إذ بالرغم من تنصيص الإعلان العالمي بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد ،إلا أنها تبقى مجرد توصيات لاتلتزم الدول المخاطبة بها، يسجل المتدخل.

وأضاف مسجلا، أن حق المعتقد أو حق الضمير وردت في هذه الوثيقة الملزمة لكن للأسف أقصى ما يمكن أن يقدم للضغط الدول التي تنتهك هذه الحقوق هي تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان بها، والتي" تبقى مجرد تقارير لاتردع أحدا لأنها ليست عقوبات بل مجرد انتقادات توجه لهذا البلد أو ذاك" يقول ادريس عودان.

كما أشار إلى مشكل التحفظات التي منح القانون الدولي للدول حق وضعها على مواد الاتفاقيات أو العهود الدولية، قائلا، بهذا الخصوص "إن أكثر المواد التي أبدت الدول حولها تحفظات تتعلق بحرية الضمير والمعتقد، ذلك أن حتى الدول الشيوعية آنذاك كانت قد وضعت على مجموعة من مواد تلك الإعلانات عددا من التحفظات، مبررة الأمر بأنه يرتبط بإشكالات من شانها أن تزعزع الاستقرار في دولها"

وأبرز أن حرية المضير والمعتقد تكون أكثر تحررا في الدول الأكثر ديمقراطية، مشددا على الدور الهام للدولة في الرفع من مستوى الحقوق والحريات، داعيا فيما يتعلق بالمستوى الوطني أن تقوم البلدان بإعادة النظر في دساتيرها التي لاتضمن ممارسة هذا الحق.

على أن يتعبأ المجتمع المدني للدفع في اتجاه اعتماد هذا الحق، والضغط من أجل إلغاء آلية التحفظات التي تخل بالضمانات الموجودة في المواثيق الدولية، والدفع في اتجاه توسيع اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية التي لعبت دورا أساسيا في أقل من عقد في تغيير عقليات قادة العالم، لتشمل مجال حرية المعتقد، والاقتباس الجوانب الإيجابية من التجارب المقارنة في التعامل مع حرية الضمير والعقيدة ، سواء في أوروبا التي وضعت ميثاقا خاصا بحقوق الإنسان وأنشأت محكمة أوروبية تختص بتفعيله وكذا نموذج حقوق الإنسان بأمريكا اللاتينية.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

المغرب يلتزم بتعزيز حقوق الإنسان في مجال المقاولات

8270/2

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول أمس بجنيف، التزام المغرب باحترام ثقافة حقوق الإنسان في عالم الأعمال، بما في ذلك من خلال مخططات عمل وطنية على النحو الموصى به من قبل الأمم المتحدة.

وقالت نبيلة التبر المكلفة بمهمة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش مشاركتها في المنتدى العالمي الثالث حول «المقاولات وحقوق الإنسان»، المنعقد بجنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، «لقد بدأنا مشاورات متعددة القطاعات حول رؤية المغرب بهذا الخصوص ، ونعتزم تعزيز هذا البعد».

وذكرت بأن المجلس يعمل منذ سنوات على تكريس حقوق الإنسان في عالم المقاولات، وهي الديناميكية التي أفضت هذا العام إلى حوار متعدد الأطراف يضم الحكومة والنقابات والقطاع الخاص والجمعيات المهنية. وأبرزت أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان انخرط أيضا في شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز السلوك المسؤول للمقاولات، ولا سيما عنصر حقوق الإنسان»، مشيرة إلى الإجراءات المتخذة على مستوى النقابات من خلال آراء المجلس بشأن العمل المنزلي.

وأشارت التبر أيضا إلى مسلسل الحوار مع الجمعية المغربية لمفتشي الشغل حول البعد المتعلق بالسلامة في العمل وكذا التشخيصات القطاعية حول توظيف الأشخاص في وضعية إعاقة وعمل المرأة في مجال الفلاحة. وقالت «سنقوم أيضا بانجاز تشخيص قطاعي لجميع الإشكاليات المتعلقة بحقوق الإنسان في عالم العمل والأعمال بشكل عام» .

ويشارك المغرب منذ سنوات في عملية تفكير داخل الأمم المتحدة، مع ميل نحو تبني قرار ملزم في مجال «المقاولات وحقوق الإنسان». وتم الشروع في مناقشة مشروع قرار في هذا الشأن بمبادرة الأكوادور وبمشاركة 80 بلدا، بما في ذلك المغرب. وأوضحت المسؤولة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه «سيتم تطوير هذا النص ودراسته في الدورة ال30 لمجلس حقوق الإنسان في عام 2015»، مبرزة أنه في الوقت الحالي يتم التركيز على القيمة المضافة لمعاهدة ملزمة بهذا الخصوص، على الرغم من أن هذا النص لم يكن محط إجماع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة .

وتعتبر الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي أن اعتماد قرار ملزم قد يحد من الدينامية الايجابية والطوعية التي انخرطت فيها شركات كبرى. وفي المقابل، فإن العديد من البلدان الأخرى وجمعيات المجتمع المدني ترى أن اعتماد معاهدة ينبغي أن يعالج إشكالية الاختصاص القضائي الخارجي والتركيز على مسؤولية الدول في هذا الشأن. ويعد هذا المحفل العالمي، الذي ينعقد في دورته الثالثة، ثمرة قرار اعتمد في عام 2011 من قبل مجلس حقوق الإنسان حول المبادئ التوجيهية في ما يتعلق ب«المقاولات وحقوق الإنسان».

المغرب يلتزم بتعزيز حقوق الإنسان في عالم المال والأعمال

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان التزام المغرب باحترام ثقافة حقوق الإنسان في عالم الأعمال، بما في ذلك من خلال مخططات عمل وطنية على النحو الموصى به من قبل الأمم المتحدة. وقالت نبيلة التبر المكلفة بمهمة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تصريح صحفي على هامش مشاركتها في المنتدى العالمي الثالث حول «المقاولات وحقوق الإنسان»، المنعقد بجنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، «لقد بدأنا مشاورات متعددة القطاعات حول رؤية المغرب بهذا الخصوص، ونعتزم تعزيز هذا البعد».

وذكرت التبر بأن المجلس يعمل منذ سنوات على تكريس حقوق الإنسان في عالم المقاولات، وهي الديناميكية التي أفضت هذا العام إلى حوار متعدد الأطراف يضم الحكومة والنقابات والقطاع الخاص والجمعيات المهنية مبرزة أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان انخرط أيضا في شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز السلوك المسؤول للمقاولات، ولا سيما عنصر حقوق الإنسان»،

في الإجراءات المتخذة على مستوى النقابات أشارت المسؤولة الحقوقية إلى رأي المجلس بشأن العمل المنزلي. وأيضا مسلسل الحوار مع الجمعية المغربية لمفتشي الشغل حول البعد المتعلق بالسلامة في العمل وكذا التشخيصات القطاعية حول توظيف الأشخاص في وضعية إعاقة وعمل المرأة في مجال الفلاحة. وقالت التبر «سنقوم أيضا بإنجاز تشخيص قطاعي لجميع الإشكاليات المتعلقة بحقوق الإنسان في عالم العمل والأعمال بشكل عام» .

ويشارك المغرب منذ سنوات في عملية تفكير داخل الأمم المتحدة، مع ميل نحو تبني قرار ملزم في مجال «المقاولات وحقوق الإنسان». وتم الشروع في مناقشة مشروع قرار في هذا الشأن بمبادرة الاكوادور وبمشاركة 80 بلدا، بما في ذلك المغرب. وأوضحت المسؤولة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه «سيتم تطوير هذا النص ودراسته في الدورة ال30 لمجلس حقوق الإنسان في عام 2015»، مبرزة أنه في الوقت الحالي يتم التركيز على القيمة المضافة لمعاهدة ملزمة بهذا الخصوص، على الرغم من أن هذا النص لم يكن محط إجماع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة .

الرباط تحتضن مناظرة دولية حول الحق في ولوج التعليم ومحاربة الهدر

خبراء دوليون ووطنيون وبرلمانيون يبحثون سبل الحد من ظاهرة الهدر المدرسي

تنظم لجنة دعم تمدرس الفتيات القرويات (CSSF) والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، بدعم من السفارة الفرنسية بالمغرب ومؤسسة "هينريش بول"، مناظرة دولية حول "الحق في ولوج التعليم ومحاربة الهدر المدرسي" اليوم السبت وتمتد اشغالها إلى الأحد.

وتهدف هذه المناظرة،التي يشارك فيها ممثلي البرلمان والجماعات الترابية وفاعلي القطاع العام والخاص وخبراء وطنيين ودوليين، بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني ونقابات المدرسين ووكالات الأمم المتحدة وأعضاء من التعاون الثنائي، إلى تقديم جرد للوضع الراهن لولوج التعليم والهدر المدرسي،وتبادل الأفكار حول الممارسات الفضلى التي يمكن أن تساهم في الحد من هذه الظاهرة،كما ستشهد تقديم تجارب المجتمع المدني في هذا الإطار ومناقشتها، تجميع المقترحات التي من شأنها المساهمة في ضمان حق الولوج إلى التعليم للجميع وتحسين مؤشرات التعليم الكمية والنوعية والخروج بتوصيات ومقترحات من أجل تنفيذ المقتضيات الدستورية في هذا المجال.

وحسب بلاغ صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان فإن لجنة دعم تمدرس الفتيات القرويات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان،يسعيان من خلال تنظيم هذه المناظرة إلى خلق نقاش وطني حول إشكالية التمدرس وإعادة النظر في الإصلاحات التعليمية من خلال مقاربة حقوقية وتشاركية تضم جميع الفاعلين المعنيين.

ويتضمن برنامج المناظرة، بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية، جلستين عامتين وأربع ورشات عمل ستتناول مجموعة من المواضيع التي ستتطرق إلى"ضخامة الهدر المدرسي وأماكنه ومصادره في المغرب"، "الحق في التعليم الجيد للجميع: ما هي آليات المساءلة"، "هل للمغرب سياسة مهيكلة للحد من الهدر المدرسي ومكافحته؟"، "الإكراهات المرتبطة بعدم تمدرس الفتيات بالمناطق القروية وعدم الاحتفاظ بهن في المدرسة"، "الحق في التعليم والتكوين في جميع مراحل الحياة: نحو نموذج مغربي انطلاقا من الدستور الجديد"، "آليات لإدماج منسجم لذوي الاحتياجات الخاصة في نظام تربوي جيد" و"كيف يجب بناء حق في تعليم أطفال الهجرة بالمغرب؟".

كما سيناقش المشاركون في هذه المناظرة المواضيع التالية: "رهان الحقوق الجديدة في التعليم بالمغرب"، "الحق والديمقراطية والتحول الديمقراطي: ما هو النظام التربوي العادل؟"، "من أجل منظومة تربوية عادلة: هل يمكن للمدرسة المغربية الاستغناء عن الانقطاع مع الماضي؟"، "حصيلة وآفاق الهياكل العمومية المغربية لولوج التعليم: حالة السياسات العمومية للدعم الاجتماعي"، "معيقات تمدرس الأطفال و مستوى معيشة الأسر من خلال معطيات الدراسة الميدانية حول الأسر للمرصد الوطني لحقوق الإنسان"، "تطوير التعليم الخاص في المغرب، انعدام المساواة و الحق في التعليم"، "تحليل الوضع حول الإستبعاد من المدرسة بالمغرب"، "إعادة فحص الآليات الدولية لتشجيع التمدرس في الوسط القروي"، "ماذا يفعل المجتمع المدني من أجل تشجيع التمدرس"، "لغات التدريس وجودة التعليم، الدروس المستفادة من التجارب الدولية" و"مقترحات لتكييف البرامج التعليمية وفق الفضاءات اللغوية في المغرب".

ل.ب

المغربية
الصحراء

برقية شكر وامتنان مرفوعة إلى جلالة الملك من طرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمناسبة اختتام فعاليات الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

21/8346

توصل الديوان الملكي ببرقية شكر وامتنان مرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس من طرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، بمناسبة اختتام فعاليات الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي تم تنظيمها نهاية الأسبوع الماضي بمدينة مراكش.

وأعرب إدريس اليزمي، في هذه البرقية، عن «خالص عبارات الشكر والامتنان» على الرعاية المولوية السامية التي أضفاها جلالة الملك محمد السادس على فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في دورته الثانية التي تم تنظيمها بمدينة مراكش من 27 إلى 30 نونبر من السنة الجارية بمشاركة أزيد من 7000 مشاركة ومشارك من مختلف بقاع العالم.

وأبرزت البرقية «الصدى الكبير» الذي كان للرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك للمنتدى لدى المشاركات والمشاركين ولدى مختلف المنظمات الدولية والجهوية والوطنية، «وذلك بما تضمنته من أفكار نيرة ومبادرات طموحة لخدمة قضايا حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، وما أطلقته من مبادرات جريئة لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها على الصعيد الوطني بما فيها وضع المملكة لآليات المصادقة على البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتطوير النقاش الوطني حول قضية الإعدام، والمصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث المتعلق باتفاقية حقوق الطفل، وتنصيب آلية وطنية دستورية للمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز في أقرب الآجال».ومما جاء في هذه البرقية «أبقاكم الله يا مولاي ذخرا وملاذا لشعبكم الوفي وأقر عيني جلالتكم بولي العهد المحبوب صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن وأنبته نباتا حسنا، وشد عضدكم بشقيقكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وحفظكم في سائر أفراد أسرتكم الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب».

العلم

فرق المعارضة بمجلس النواب تطالب:

بإحالة مشروع قانون تتميم أحكام القانون الجنائي المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب على المجلس الوطني لحقوق الإنسان

A/1230812

وجهت فرق المعارضة بمجلس النواب رسالة إلى السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان جاء فيها أنه طبقا للمادة 234 من النظام الداخلي لمجلس النواب التي تنص على أنه: «يمكن لرئيس المجلس بقرار من المكتب وبناء على طلب من اللجنة الدائمة المعنية أن يطلب من إحدى المؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الباب الثاني عشر من الدستور إبداء الرأي بخصوص مضامين مشروع أو مقترح قانون وفقا للقوانين المنظمة للمؤسسات والهيئات المذكورة»، ولذلك طلبت هذه الفرق بإحالة هذا الطلب على رئيس مجلس النواب قصد عرض مشروع قانون رقم 86.14 يقضي بتغيير وتتميم أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب على أنظار المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل إبداء الرأي بخصوص مضامينه، ومدى احترامها لحقوق الإنسان، كما هو منصوص عليها في الدستور ومتعارف عليها دوليا.

Zamane L'Histoire du Maroc

FMDH : La famille Ben Barka dénonce

Le forum mondial des droits de l'homme qui s'est tenu à Marrakech du 27 au 30 novembre suscite de nombreuses réactions. Alors que le Maroc se félicite de son bon déroulement, d'autres acteurs comme la famille de Mehdi Ben Barka dénoncent.

Le bilan du FMDH est contrasté. D'un côté, les organisateurs se félicitent d'une avancée significative de la cause des droits de l'homme au royaume et, de l'autre, certains dénoncent l'utilisation de ce forum par le pouvoir comme pour masquer ses manquements en la matière. Parmi eux, la famille de Mehdi Ben Barka. Bachir (photo), le fils de l'ancien leader de l'UNFP, a rédigé un communiqué en ce sens. Il y rapporte que « *les manifestations des violations des droits humains sont nombreuses : arrestations arbitraires, pratiques avérées de tortures, procès iniques suivis de lourdes condamnations, interdiction de fait des activités de plusieurs ONG marocaines de droits humains* ». La famille du disparu insiste par ailleurs sur le traitement réservé aux dossiers des disparitions forcées sous le règne de Hassan II, en particulier celui de Mehdi Ben Baraka. Elle le présente comme étant « *significatif du décalage scandaleux entre le discours officiel sur les « avancées démocratiques » et « l'exception marocaine » en matière de droits humains et la réalité de l'attente des familles ainsi que du manque de considération, sinon du mépris dont font preuve à leur égard aussi bien les autorités que le Conseil national des droits de l'homme* ».

زمان
المغرب كما كان

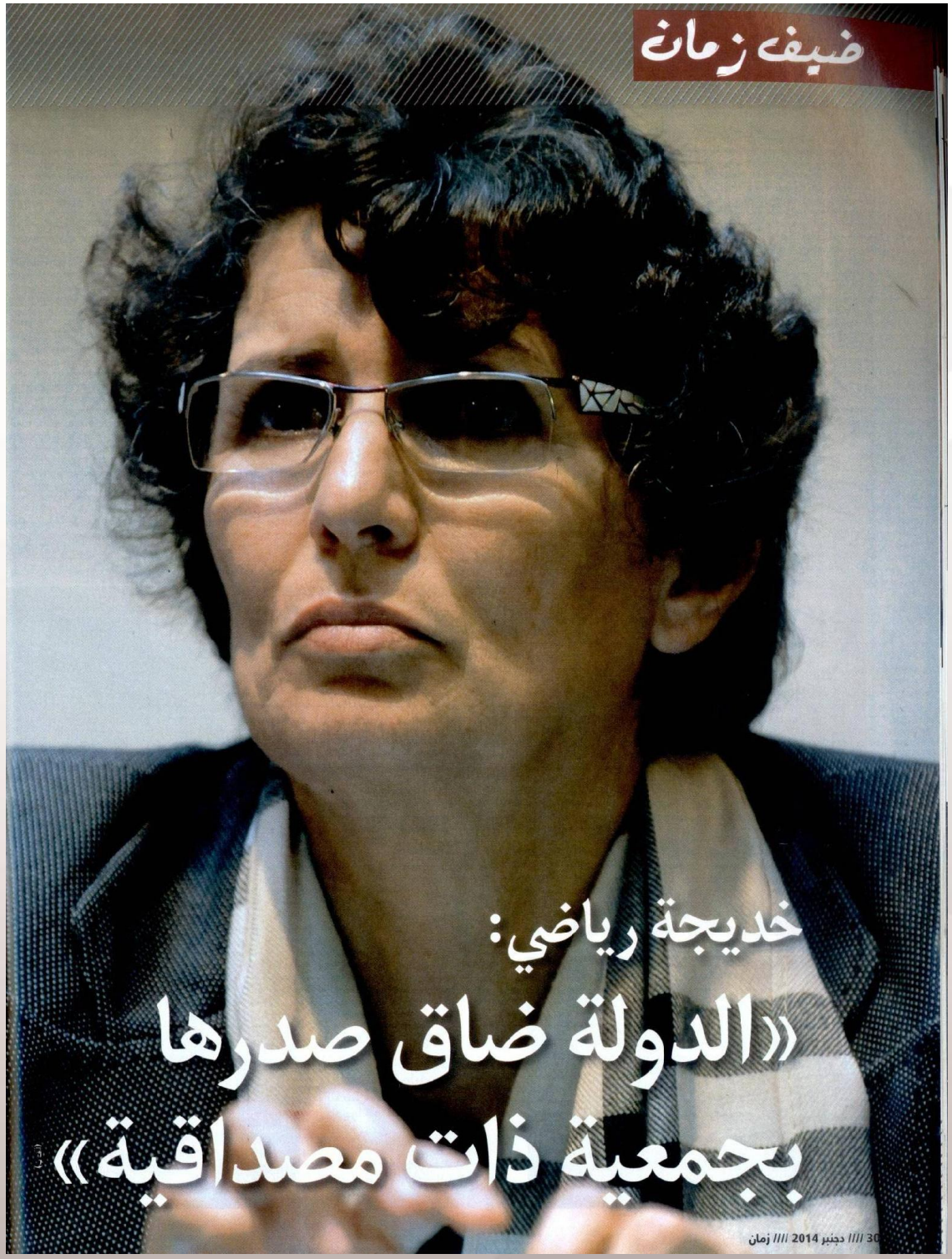
ضيف زمان
خديجة رياضي:
«الدولة ضاق صدرها بجمعية ذات مصداقية»
30 //// دجنبر 2014 //// زمان

سعت "زمان"، طيلة شهرين، لجمع ممثلين عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمسؤولين في المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، للنقاش حول وضعية الحريات العامة في المغرب على ضوء استضافة المغرب لحدث حقوقي كبير من حجم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وفي ظل المنع المستمر للعديد من أنشطة الجمعية في الأشهر الأخيرة. لكن المسؤولين، الذين حاولت "زمان" إقناعهم بالمساهمة في هذا النقاش لتقديم أكثر من وجهة نظر حول القضايا التي يتعرض لها، اعتذروا عن المشاركة، فيما وافقت الجمعية على تقديم وجهة نظرها من خلال هذا الحوار الذي تخصنا به خديجة رياضي، رئيستها السابقة.

حاورها إسماعيل بلاوعلي

أنت من الشخصيات القليلة في العالم الحائزة على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. هل تلقيت دعوة للمشاركة في المنتدى العالم لحقوق الإنسان، بصفتك هاته؟

لم أتلق أي دعوة بهذه الصفة، ولم أكن أنتظرها لأن الجهات الرسمية، التي يفترض أن توجه إلي مثل هذه الدعوة، هي نفسها التي تهاجمنا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

ألم يكن قرار المكتب المركزي للجمعية مقاطعة المنتدى خطأ، إذ كان ممكنا استغلال هذا الفضاء للتعبير عن وجهة نظر الجمعية؟

لم تكن الجمعية تود مقاطعة المنتدى، بل كانت تهيئ نفسها للمشاركة. شاركنا في لقاء تحضيري مع المنظمين في يونيو الماضي، وطلبوا منا أن نقترح أنشطة ضمن أشغال المنتدى، على أساس أن الإعداد سيكون مشتركا مع الجمعيات الحقوقية. انخرطت الجمعية في هذا المسار وقدمت اقتراحات للمنظمين، في يونيو الماضي، دون أن تتلقى أي جواب إلى حدود أكتوبر حين استدعيت المنظمات الحقوقية للقاء جديد كان طابعه إخباريا فقط دون أية التزامات ولا توضيحات بخصوص ما اتفقنا عليه سابقا. أكثر من هذا قيل لنا إن الأنشطة التحضيرية للمنتدى ألغيت ولم يعد الوقت يسمح بتنظيمها، وهذا أربك الجمعيات لأن الأنشطة التحضيرية أساسية لتكون المشاركة في المستوى المطلوب. كان هناك إذن غموض تام على مستوى التحضير، والبرنامج، والتدبير المالي للمنتدى.

أذكر، أيضا، أن المنظمين كانوا وعدونا بأن المنتدى سيكون مناسبة لاتخاذ إجراءات لتحسين وضعية حقوق الانسان. بدورنا كنا طالبنا في الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، الذي يضم العديد من المنظمات الحقوقية المغربية، بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والإقدام على بعض المبادرات الحقوقية من جانب الدولة، حتى يستفيد المغاربة فعلا من فرصة انعقاد المنتدى. حصلنا على هذا الالتزام، في شهر يونيو، من طرف ممثلي الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المنظمين للمنتدى، لنفاجأ بالعكس تماما ابتداء من يوليوز، حين انطلقت الحملة القمعية ضد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. وهي حملة متتالية وممنهجة أدت إلى منع أكثر من 50 نشاطا للجمعية إلى حدود 25 نونبر الماضي. حتى مسؤولو المجلس الوطني لحقوق الإنسان اعتبروا، خلال لقاء جمعهم بقياديين في الجمعية في 29 شتنبر، أن الأمر يتعلق بحملة ممنهجة غير مقبولة، والتزموا بالاتصال بوزير الداخلية ورئيس الحكومة في الموضوع.

هل تلقيتم توضيحات من المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد لقاء 29 شتنبر؟

على حد علمي لم تتلق الجمعية أية توضيحات. فلو كان هناك إعداد سليم للمنتدى ولو أن حملة القمع ضدنا لم تستمر لما قررنا المقاطعة. في ظل هذا الوضع مشاركتنا كان سيكون لها ثمن يتمثل في أننا سنساهم في تأكيد الصورة التي تحاول الدولة تقديمها للخارج، من خلال هذا المنتدى، أي أن أوضاع حقوق الإنسان في المغرب على ما يرام والدليل هو مشاركة جميع الجمعيات الحقوقية.

ونحن نقول إن الواقع مختلف تماما. مكننا إعلان موقف المقاطعة من اهتمام إعلامي محلي ودولي كبير ساهم في التعريف بأوضاع حقوق الإنسان الحقيقية على نطاق وأسع أكثر مما كان سيتم داخل فضاء المنتدى المسيج أصلا ، كما أن المنظمات الدولية الحاضرة في المنتدى وعدد من المقررين الأمميين توصلوا من طرف الجمعية قبل المنتدى بتقارير حول التراجعات التي مست الحريات ببلادنا.

تعتقدين أن الدولة غير جادة في حماية حقوق الإنسان، رغم أنها، مثلا، منفتحة على المقررين الأمميين في حقوق الإنسان وبادرت لتنظيم منتدى عالمي لهذه الحقوق؟

طبعا الدولة غير جادة في حماية حقوق الإنسان. منذ التسعينات من القرن الماضي تغيرت السياسة الرسمية من محاربة حقوق الإنسان وشيطنة الحقوقيين وقمعهم والتضييق عليهم إلى محاولة احتوائهم وتبني الخطاب الحقوقي على المستوى الرسمي. منذ تلك اللحظة والدولة تحرص كل الحرص على تلميع صورتها لدى الخارج، وهذا بالضبط هو الإطار الذي جاء فيه المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وهذا ما يردده إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أينما حل في الخارج، أي أن وضعية حقوق الإنسان في المغرب جيدة وأن الانتهاكات معزولة وأن المغرب هو النموذج في المنطقة.

لكن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ظلت تتمتع بهامش كبير من الحرية في السنوات الماضية. كيف تفسرين حملة المنع التي تستهدف أنشطتها في الأشهر الأخيرة؟

لم يكن الهامش كبيرا جدا، فالجمعية مثلا مقصية من الإعلام العمومي، ولديها باستمرار معتقلين في السجون ومتابعين أمام المحاكم، وتتعرض لحملات منظمة قصد التشويه...إلخ. لكن في الشهور الأخيرة ، فعلا، حوصرنا بشكل أكبر يذكرنا بسنوات الرصاص. أعتقد أن صدر الدولة ضاق بجمعية لها مصداقية وتأثير، خاصة في الخارج. كنا نجد صعوبة في بداية العهد الجديد لإقناع مخاطبينا في الخارج بأن هناك معتقلين سياسيين في المغرب، وأن التعذيب ما يزال مستمرا وأن وضعية حقوق الإنسان ليست بالصورة التي تقدمها ●●●

تغيرت السياسة الرسمية من محاربة حقوق الإنسان وشيطنة الحقوقيين إلى محاولة احتوائهم

Conseil national des droits de l'Homme

ضيف زمان

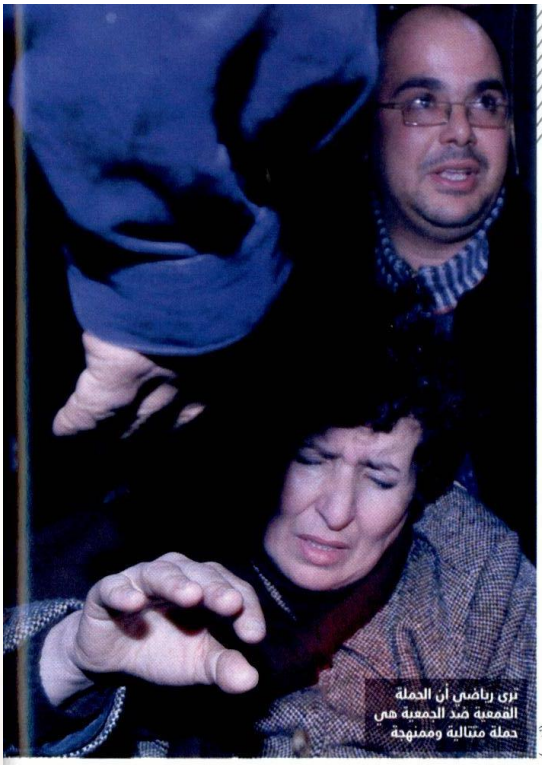
ترى رياضي أن الحملة القمعية ضد الجمعية هي حملة مبتالية وممنهجة

بها الدولة، وذلك نظرا لأن الأخيرة استطاعت، فعلا، رسم صورة مغلوطة من خلال بعض المبادرات التي اتخذتها في تلك الفترة مثل هيأة الإنصاف والمصالحة، والتحاق شخصيات حقوقية بالصف الرسمي الجديد. اليوم هذه الصورة بدأت تفقد بريقها، فعلى سبيل المثال وضعت منظمة العفو الدولية المغرب في خانة خمس دول تركز فيها على متابعة قضية التعذيب. ربما أن السلطات تعتبر أن الجمعية لها دور أساسي في كشف الصورة الحقيقية لوضع حقوق الإنسان بالمغرب، فقررت استهدافها. وربما أن الأجواء السياسية في المنطقة تجعل المغرب يظهر في صورة أفضل مما هو الشأن في بعض البلدان مثل ليبيا أو سوريا، فتعتقد السلطات أن الرأي العام الدولي لن يهتم كثيرا بما يمكن أن يقع في المغرب. لكن هذه الحسابات خاسرة لأن المغاربة لن يقبلوا الاستبداد الممنهج كما كان في الماضي، ولا الحركة الحقوقية الدولية ستغض الطرف عنه.

كيف تلقيت الحكم القضائي الذي أدان منع وزارة الداخلية لأنشطتكم؟

المحكمة قامت بدورها فقط، المحاكم الإدارية معروفة بكونها أكثر استقلالية من محاكم أخرى، إلا في الحالات القصوى مثل ملف جمعية الحرية الآن. فالحكم الذي صدر لصالحنا يؤكد أن ما تقوم به الدولة تعسفي وغير قانوني، لكن يجب انتظار تنفيذ الحكم.

أثير موضوع التمويل الأجنبي للجمعيات، في سياق حملة المنع التي طالت أنشطة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وبشكل يوحي بأن للجمعية ولاءات لجهات أجنبية تدعمها ماديا. ما رأيك في هذا الادعاء؟

هذا كلام فارغ ومدان، لأن الدولة تعرف جيدا أن الشراكات التي تعقدها الجمعية مع عدد من شركائها الأجانب هي نفسها التي تعقدها جمعيات أخرى بمبالغ أكبر بكثير مما نتلقاه نحن، وأن ما نقوم به في هذا الإطار يتم في احترام تام للقانون، وأننا نصرح بجميع التمويلات الأجنبية التي نتلقاها للأمانة العامة للحكومة، وننشر شراكاتنا الأجنبية أمام الرأي العام على موقعنا الإلكتروني منذ سنوات.

لكن الأمين العام للحكومة قال إنه غير متأكد مما إذا كانت الجمعيات تصرح بجميع ما تتلقاه من أموال أجنبية.

فليقم بعمله إذن وليتحقق من الأمر ولا يستغل منصبه ويوظف منابر مثل البرلمان والتلفزة ليسب ويطلق اتهامات فارغة ضد الجمعيات. إذا كانت الحكومة تشك في ما تتلقاه من تصريحات فلديها الوسائل للتحقق واللجوء للقضاء لتطبيق القانون في حق المخالفين. ما الذي يمنعها من ذلك؟ إذا كانت الجمعيات تخرق القانون فلتلجأ الدولة إلى القضاء عوض الكلام اللامسؤول الذي يصرح به وزير الداخلية والذي طالبت الجمعيات الحقوقية أن يعتذر عنه لأنه خطير. الواقع أن هدفه الحقيقي هو تشويه صورتنا أمام المواطنين باللعب على وتر حساس مثل خدمة أجندات أجنبية، مستغلين في ذلك وسائل الإعلام السمعية البصرية العمومية التي تهيمن عليها الدولة ونحن محرومون منها. أكثر من هذا فالدولة نفسها تعقد اتفاقيات وشراكات وتتلقى في إطارها تمويلات من نفس الجهات التي تتهمنا بخدمة أجنداتها مثل السفارة الهولندية أو الاتحاد الأوربي. بل إن وزير الخارجية وقع اتفاقية شراكة لتلقي دعم مالي من الوكالة الإسبانية للتنمية والتعاون، وفي الوثيقة التي وقعها يوجد بالحرف أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان معنية أيضا بتلك الشراكة وتتلقى دعما من تلك المؤسسة. إن ما صرح به وزير الداخلية له أهداف سياسية وليست قانونية، والدليل على ذلك ما جاء في بعض الصحف، ولم يتم تكذيبه، من كون المستهدف هي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وأن الحملة ضدها استراتيجية ولن تتوقف... إلخ. إن ما تقوم به الدولة ضدنا هو الخارج عن القانون وليس ما تقوم به الجمعية.

ماذا عن الشراكات والتمويلات التي تتلقونها من الحكومة المغربية، هل توقفت في سياق الحملة التي تتعرضون لها؟

لا لم تتوقف الشراكات التي تجمعنا بقطاعات حكومية، صحيح أن المخيمات الحقوقية التي ننظمها منذ 2004 لصالح اليافعين والشباب بشراكة مع وزارة التربية الوطنية منعت في الصيف الماضي، لكن الشراكة التي تجمعنا بالوزارة لم تجمد. هذا من أوجه العبث الحاصل، ففي الوقت الذي تمنع فيه وزارة الداخلية أنشطتنا، تستدعينا وزارة العدل وتوقع معنا اتفاقية جديدة، ويقول لنا وزير العدل إنه غير متفق مع ما تقوم به وزارة الداخلية.

هل مدكم وزير العدل بتوضيحات حول ما يقع؟

لم يقدم لنا أية توضيحات، كل في الأمر أنه صرح بعدم اتفاقه مع ما تقوم به وزارة الداخلية ضدنا، وهذا تناقض من التناقضات الكثيرة التي تتخبط فيها الحكومة، تماما كما حصل عندما جرى الاعتداء على المشاركين في الوقفة الاحتجاجية ضد العفو الملكي على دانييل كالفان، المدان باغتصاب أطفال، إذ صرح رئيس الحكومة ووزير العدل ووزير الداخلية أنهم لم يعطوا تعليمات لرجال الأمن بالاعتداء على المتظاهرين، أو أن لا علم لهم أصلا بما يجري، مثل هذه الأحداث تبين أننا ما زلنا بعيدين عن الديمقراطية، كما هي متعارف عليها عالميا، إذ لا أحد يعرف من يقرر ومن يمكن أن يحاسب.

ما تقييمك لدور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مواكبة الانتهاكات التي تقع، خاصة بعد تغيير إطاره القانوني منذ 2011؟

بخصوص حملة المنع الأخيرة ضد أنشطة الجمعية يلاحظ تضارب في التصريحات، حين يلتقون بمسؤولي الجمعية يقولون إن ما يقع غير معقول وغير مقبول، وفي تصريحات أخرى نسمعهم يهونون مما يجري على اعتبار أن الأمر لا يخص سوى جمعية واحدة من أصل عشرات آلاف الجمعيات الموجودة في المغرب، وأن علينا أن نلجأ للقضاء. في حين أن المطلوب من مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان أن تتحرك بسرعة وتستنفد كافة الإمكانيات المتاحة لها لوقف الانتهاكات التي نتعرض لها. عموما أصبح المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينافس الجمعيات الحقوقية إذ يقوم بمهام التربية على حقوق الإنسان وإصدار التقارير والتوصيات ومتابعة التشريعات التي تكون قيد الإعداد. أما الانتهاكات وخرق القوانين حين تصدر من الدولة، خاصة بعض الجهات منها، لا يجرؤ المجلس على التطرق لها.

هذه أمور إيجابية في حصيلة المجلس؟

لم أقل أنها سلبية، بل نحن نقول بما هو إيجابي حتى في بياناتنا. لكن الجمعيات الحقوقية تقوم بهذا العمل أصلا ولها خبرة كبيرة فيه، ثم تقوم به بشكل تطوعي دون أن يتلقى مناضلوها أجورا على ذلك كما هو شأن موظفي

ليس لدينا وجود في مخيمات تيندوف ولا يمكننا بالتالي متابعة كل ما يقع هناك

المجلس. بينما المطلوب من المجلس هو متابعة الانتهاكات التي تحصل. فحتى القضايا التي باشر المجلس التحقيق فيها، وأغلبها تمت في المراحل الأولى من تعيين مسؤوليه لم يصدر تقارير حولها مثل مقتل كمال العماري في أسفي سنة 2011 أثناء مشاركته في مسيرة لحركة 20 فبراير، وأحداث خريبكة في نفس السنة، وغيرها. كنا ننتظر مثلا أن يتحرك المجلس عند اعتقال علي أنوزلا، وفي ما كان العالم مقلوبا إثر اعتقاله، ظلوا صامتين في المجلس. أحيانا نفاجأ بتصريحات مسؤوليه مثل ما قاله أمينه العام من أن لا وجود لمعتقلين سياسيين في المغرب، بينما تؤكد منظمات حقوقية مغربية وأجنبية العكس. على سبيل المثال نعتبر معتقلي اكديم إيزيك معتقلين سياسيين، لأن محاكمتهم رغم ما تميزت به من حرية تعبير، لم تثبت عليهم التهم التي أدينوا لأجلها، ولم تستجب لمطالب الدفاع بعرض تقارير الحمض النووي للضحايا وتحديد هوياتهم بدقة وكيف قتلوا وأين؟ هذا مجرد مثال يهم أشخاصا أدينوا بالسجن المؤبد وليس سنة أو سنتين رغم أن يوما واحدا من الاعتقال التعسفي يعد جريمة. لكن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحجم عن الخوض في مثل هذه القضايا التي تعتبر خطوطا حمراء، تماما كما لم نسمع منه شيئا بخصوص العفو الملكي على البيدوفيل الإسباني ولا بخصوص القمع الشرس الذي ووجهت به الاحتجاجات الشعبية ضد ذاك العفو رغم أن أغلب الإعلام الدولي تكلم عن ذلك باهتمام كبير.

يؤاخذ على الجمعية كونها خارجة عن الإجماع الوطني حول استكمال الوحدة الترابية للبلاد من خلال حل قضية الصحراء، كما حدث حين أيدتم مقترح الجزائر والبوليساريو بتوسيع صلاحيات المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في منطقة النزاع. ما رأيك في هذه الملاحظات؟

موقفنا من كل ما يرتبط باحترام حقوق الإنسان في الصحراء مختلف فعلا عن مواقف الجمعيات الحقوقية المغربية الأخرى، لكنه يلتقي مع مواقف الجمعيات الحقوقية الدولية مثل أمنستي والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وأوكسفام سوليداريتي وهيومن رايتس ووتش وغيرها. كما أننا لانؤيد أي مواقف سياسية للجزائر والبوليساريو. موقفنا من القضية موقف حقوقي محض، لا يعبر عن أية مرجعية سياسية، لأن أعضاء الجمعية مختلفون في انتماءاتهم وآرائهم السياسية، ويقوم على المطالبة بحل ديمقراطي للنزاع وإدانة جميع الانتهاكات التي تقع من أي طرف كان. ليس لدينا وجود في مخيمات تيندوف ولا يمكننا بالتالي متابعة كل ما يقع هناك، لكننا نتابع القضايا التي نطلع عليها، مثل قضية مصطفى سلمى، وأيضا ما يبلغنا من الجمعيات الأخرى ذات المصداقية التي تنجز تقارير داخل المخيمات. نحمل الجزائر مسؤولية المشاكل والأوضاع الصعبة التي يعيشها اللاجؤون داخل المخيمات لأنها موجودة فوق أرضها، ولم يسبق لنا أن قلنا إن الجزائر دولة ديمقراطية ونحن ضد الديكتاتورية أينما كانت.

لكن القول بأن الصحراويين في تيندوف لاجئون وليسوا محتجزين، أو أن صلاحيات المينورسو يجب أن تتوسع أو لا، يخضع لتقديرات سياسية وفق مصالح كل طرف من أطراف النزاع، وليس لمرجعية حقوقية يمكن أن تستند عليها جمعية تدافع عن حقوق الإنسان؟

هذا غير صحيح، فالمنظمات الدولية التي وقفت على أوضاع المخيمات وعلى الأوضاع في الصحراء وأصدرت تقاريرها وتوصياتها ومن بينها توصية توسيع صلاحيات المينورسو فهي اعتمدت مقاربة حقوقية محضة، ولا علاقة له بأي مرجعية سياسية. هناك منظمات حقوقية دولية وحتى صحافيون مغاربة زاروا المخيمات وقاموا بتحريات وأنجزوا تقارير تقول إن الأمر يتعلق بلاجئين وليس محتجزين. ثم إن هذه الآلية في مصلحة كل الأطراف بما أنها ستراقب أوضاع حقوق الإنسان على الأرض الجزائرية أيضا فالأمر سيشمل أيضا تيندوف وليس فقط الصحراء، وهذا من شأنه أن يوفر آلية محايدة بعيدا عن الاتهامات المتبادلة باستغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية. ونحن في الجمعية ستمكننا من معرفة ما يقع هناك لأن في الصحراء لدينا فروع تعطينا تقارير وفي منطقة تندوف نعتمد فقط على جمعيات دولية لكن الدولة المغربية تطعن دائما في تقاريرها.

كيف يمكن أن يكون للمرء موقف حقوقي من قضية خاضعة لمجلس الأمن الدولي الذي يقرر مثلا ما إذا كان يجب توسيع صلاحيات المينورسو في الصحراء المغربية، كما تطالب بذلك الجزائر والبوليزاريو، أو تبقى في حدودها الحالية كما يطالب بذلك المغرب ؟

مجلس الأمن الدولي آلية سياسية فعلا والحركة الحقوقية هي الأكثر انتقادا للاستغلال السياسي الذي يخضع له من طرف الدول العظمى. ونحن ننتقد بكل تأكيد عدم توازن مواقفه وانحيازه لأطراف معينة والفيتو الذي يستعمل داخله، كما هو الشأن بالنسبة للحركة الحقوقية الدولية عموما. لكن حينما ندافع عن توسيع صلاحيات المينورسو لتشمل مراقبة احترام حقوق الإنسان فهذا حاصل في كل الآليات الأممية المماثلة. وعلى من يقول أنه لا ينتهك حقوق الإنسان ألا يخشى آلية من هذا النوع ويختبئ وراء مبررات أن ذلك يمس السيادة. فقد كانت تاريخيا الدول المنتهكة لحقوق الإنسان ترفض الآليات الأممية بمبرر رفض التدخل في الشؤون الداخلية والدفاع عن السيادة وهذا ما ناضلت ضده الحركة الحقوقية العالمية لعقود من الزمن وتمكنت من جعله يتراجع ومن تقوية الآليات الأممية المراقبة لحقوق الإنسان. مع أن آليات الأمم المتحدة ليست مثالية وعليها ملاحظات. ■

تعتقد رياض أن معتقلي اكديم إيزيك الذين أدينوا بقتل عدد من قوات حفظ النظام معتقلون سياسيون